التقرير الاعلامي حول نتائج المشورة العامة للسياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي

في ضوء التطورات السريعة في مجال الذكاء الاصطناعي عملت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات على تطوير سياسة وطنية لحوكمة استخدام وتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي، وفي هذا السياق أطلقت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات مشورة عامة حول السياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي خلال الفترة من 2 إلى 31 أغسطس 2024م بهدف جمع الآراء والملاحظات لصياغة سياسة متوازنة وفعّالة.

شارك في هذه المشورة عدد من المشاركين يمثلون مختلف فئات المجتمع كالتالي:

- 50% منهم من العاملين في القطاع الحكومي
- 30% من العاملين في القطاع الخاص
- 15% من إجمالي المشاركين الأكاديميون
- 5% من المشاركين عامة المجتمع

وقد حصلت السياسة على تقييم يتراوح بين جيد جدًا وجيد بنسبة 57%، فيما اعتبر 64% من المشاركين أن أهداف السياسة كانت واضحة.

تم إجراء تحليل شامل ودقيق لجميع الملاحظات الواردة في هذه المشورة بما في ذلك دراسة كافة المقترحات التحسينية المقدمة من المشاركين ،وقد تم تصنيف الملاحظات والمقترحات بناءً على محاور محددة (إعداد استراتجية وطنية للذكاء الاصطناعي ، وضع إطار تشريعي مرن ، بناء القدرات الوطنية ، دعم الابتكار وريادة الاعمال وحوكمة قطاع الذكاء الاصطناعي) مع تقييم جدوى تطبيقها وتأثيرها على تطوير السياسة الوطنية، كما تم تحديد أبرز التوجهات والاقتراحات التي من شأنها تعزيز فاعلية السياسة لضمان تحقيق نتائج ملموسة تلبي احتياجات المجتمع وتواكب التوجهات المستقبلية.

بناءً على هذا التحليل اتضح أن خطة **البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية المتقدمة** تتضمن بعض النقاط المقترحة بالفعل ، على سبيل المثال تم العمل على تطوير **استراتيجية وطنية شاملة** تهدف إلى تحديد التوجهات المستقبلية في مجال الذكاء الاصطناعي، كما تم وضع محور يتعلق بتطوير **إطار تشريعي مرن** يضمن التوافق مع التطورات التقنية العالمية بالإضافة إلى ذلك تم تضمين محاور **بناء القدرات الوطنية** وتعزيز مهارات الأفراد في هذا المجال، فضلاً عن **دعم الابتكار وريادة الأعمال** عبر توفير بيئة مناسبة لتطوير حلول الذكاء الاصطناعي.

أشارت أغلب الملاحظات الواردة في المشورة إلى ضرورة تعزيز **حوكمة قطاع الذكاء الاصطناعي** من خلال وضع **سياسات عامة واضحة** تضع ضوابط لاستخدام **وتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي**، وقد أكد المشاركون على

أهمية دور الوزارة في إصدار السياسات التي تحدد الضوابط المطلوبة لضمان الاستخدام الآمن والفعّال لهذه الأنظمة، كما تم التشديد على ضرورة أن تشمل هذه السياسات آليات رقابية وإجراءات تضمن توافق الأنظمة مع المعايير المحلية والدولية، التأكيد على أهمية مواكبة التطورات التقنية المستمرة.

بالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على أهمية تضمين **أخلاقيات الذكاء الاصطناعي** لضمان أن تكون الأنظمة المستخدمة تحترم القيم الإنسانية الأساسية مثل العدالة والشفافية والمساواة، وقد أشار المشاركون إلى ضرورة معالجة قضايا مثل حماية الخصوصية، والحد من التمييز، وضمان المساءلة في حال حدوث خلل أو سوء استخدام لضمان أن يكون الذكاء الاصطناعي جزءًا من تطوير مستدام وأخلاقي يخدم المجتمع ويحقق مصالحه.

استنادًا إلى نتائج المشورة وتحليل الملاحظات التي تم جمعها، أدركت الوزارة ضرورة تطوير سياسة متكاملة تعزز من الاستخدام الآمن والمستدام لأنظمة الذكاء الاصطناعي، وبناءً على ذلك أعدت الوزارة **السياسة العامة للاستخدام الآمن والأخلاقي لأنظمة الذكاء الاصطناعي**، التي تهدف إلى حوكمة استخدام وتطوير هذه الأنظمة في **القطاع الحكومي** و **القطاع الخاص** الخاضع للتنظيم من قبل الجهات التنظيمية في السلطنة. تم صياغة هذه السياسة بما يتماشى مع **البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي** لضمان تحقيق التكامل بين الابتكار التقني والامتثال للمبادئ الأخلاقية.